منافسة النشـاط التجاري ـ الصهيـوني . واتخذت التجـارة العربيـة مسلكين مترافقين .

١ ـ رفض التخلي عن موقع مهم في التجارة الداخلية والخارجية جرى اكتسابه في ظروف هامشية الوجود الاستيطاني الصهيوني قبل الحرب العالمية الاولى او بعدها مباشرة.

٢ ـ الاصرار على تلبية طلبات السوق العربي النـامي بفعل التـطور السكاني الكمي (تزايد عـدد السكان) والكيفي (النـزوح الى المدن) وبفعـل تطور الاستهلاك وانماط النشاط الاقتصادي العربي.

ومن جهة اخرى، اصرت الرأسماليـة الفلسطينيـة على الاحتفـاظ بحقها بتزويد القطاع الحكومي بالسلع اللازمة، كما رفضت الكوتـا الممنوحـة للقطاع الصهيوني وذلك من موقع عربي وطني يرفض دعم المشروع الصهيوني وايضا من موقع اقتصادي تنافسي.

وكان السوق الصهيوني، وحتى عام ١٩٣٦. يعتمد الى حد كبير على تجار الجملة العرب في توفير السلع الغذائيـة بفعل شبكـة العلاقـات الداخلية (مـع المزارعين) والخارجية (مع اسواق الاقطار العربية) والتي تعود الى تاريخ طويل والى تخصص في بعض انواع السلع الزراعية كالنبيذ والبيرة.

وعلى اثر تطبيق المقاطعة العربية عام ١٩٣٦، اتجه السوق الصهيوني نحو الاستقلال عن التجار العرب بانيا علاقات تجارية خارجية خاصة به. ولكن الوضع العربي لم يتأثر طويلا من هذه المقاطعة لان احتياجات القوات البريطانية خلال الحرب وزيادة طلب السوق الداخلي العربي عملا على اغلاق هذه الفجوة وتجاوزها، مما عزز ايضا من الموقع الاقتصادي لتجار الجملة المتخصصين بتسويق انواع السلع الزراعية. وقد ادى انتعاش السوق الداخلي المحلي وتغير انماط الاستهلاك العائلي وتزايد الهجرة الداخلية باتجاه المدن الكبرى وما تبعه من تحرك اجتماعي وطبقي، الى انتشار محلات البيع بالجملة والمفرق في المدن والقرى. وفي عام ١٩٤٤ كان حوالي ٢٩ الف شخص يعملون في قطاع التجارة والمال والفنادق والمـطاعم